

**Recevabilité de l'appel :
l'appelant n'est pas tenu de
mettre en cause son
codéfendeur, codébiteur
solidaire, en qualité d'intimé
(Cass. com. 2001)**

Identification			
Ref 17525	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 989
Date de décision 02/05/2001	N° de dossier 1177/2000	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Recevabilité, Procédure Civile	Mots clés نقض القرار، مستأنف أو مستأنف عليه، قرار مبني على غير أساس، عدم قبول الاستئناف شكلاً، طرف رئيسي في المرحلة الابتدائية، توجيهه، الاستئناف، Recevabilité de l'appel، Qualité d'intimé، Mise en cause en appel، Condition de recevabilité non prévue par la loi، Condamnation solidaire، Communauté de sort des succombants، Codéfendeurs، Appel، Absence de base légale		
Base légale Article(s) : 142 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)	Source Revue N° : 89 Page : 177		

Résumé en français

Une cour d'appel ne peut déclarer irrecevable l'appel formé par l'un des condamnés solidaires au seul motif qu'il a désigné son codéfendeur — n'ayant pas lui-même interjeté appel — en tant que « partie dont la présence est requise » plutôt qu'en qualité d'intimé.

La Cour suprême censure cette analyse. Elle rappelle qu'un recours ne peut être dirigé contre une partie qui, ayant également succombé, n'a obtenu aucune condamnation à son profit dans le jugement attaqué. Cette communauté de sort en première instance fait obstacle à la qualification d'intimé, qui suppose des intérêts contraires à ceux de l'appelant.

En érigéant cette exigence de qualification en une condition de recevabilité non prévue par la loi, la cour d'appel a fondé sa décision sur une base juridique erronée, justifiant ainsi la cassation de son arrêt.

Résumé en arabe

لا يمكن توجيه استئناف ضد من لم يحكم له بشيء ولا الزام محکوم عليه باستئناف حكم تضرر منه.
صفوان الحاج محمد ضد رضا بن عمر التازي و م.م.

Texte intégral

القرار عدد 989 - بتاريخ 2/5/2001 - ملف تجاري عدد 1177/2000

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون

في شأن الوسيلة الوحيدة:

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن استئنافية الرباط بتاريخ 1021/99 تحت عدد 8053 في الملف عدد: 2180/99 ان المطلوبين تقدموا لابتدائية الرباط بمقال التمسووا فيه الحكم على المدعي عليهم صفوان محمد (الطالب) والرامي العربي (المطلوب حضوره) بادائهم على وجه التضامن مبلغ (14.400.00 درهم) واجب كراء المدة من يناير 95 الى دجنبر 96 للمخزن الذي يكريانه منهم بشارع المقاومة رقم 25 بسومة قدرها (600.000) درهم في الشهر، وادائهم مبلغ 1000 درهم كتعويض.
وتقديموا بمقال اضافي التمسووا فيه اداء مبلغ (6600.00) درهم كراء مدة لاحقة من يناير الى نونبر 97، وبينوا بان المحل المعد للتجارة يسمى عقاقير المقاومة، مطالبين الحكم بفسخ العلاقة الكرياتية، فاصدرت المحكمة الابتدائية حكمها وفق الطلبيين الاصلي والاضافي.
استأنفه صفوان محمد (الطالب) فقضت محكمة الاستئناف بعدم قبوله شكلا وهو القرار المطعون فيه بالنقض.

حيث ينوي الطاعن على القرار خرق سوء تطبيق الفصل 142 من ق.م.م وانعدام عدم كفاية التعلييل وانعدام الاساس القانوني ذلك ان المحكمة علت من انتهت اليه بقولها « انه من الثابت من الحكم المطعون فيه انه كان بين المستأنف عليهم وبين المستأنف صفوان محمد والرامي كمدعي عليهم، ولكن الاستئناف وجه من المدعي عليه الثاني ضد المدعين، واعتبر المدعي عليه الثاني مطلوبا حضوره، والحال انه كان طرفا رئيسيا في المرحلة الابتدائية وكان يتعين اما اعتباره مستأنفا او مستأنفا عليه، ولذلك فمقال الاستئناف يكون معينا ويعتبر عدم قبوله شكلا » لكنها لم تبين سندتها، وما نحت اليه لا يتعلق بقاعدة امرة تثار تلقائيا، فكان ينبغي عليها عرضه على المناقشة.
كما ان الفصل 142 المذكور فرض بيان المستأنف والممستأنف عليه، وفي النازلة فان السيد الرامي العربي المدعي عليه في المرحلة الابتدائية لم يستأنف ضده الطالب الحكم، لانه لا مصلحة له في ذلك، ولأن هذا الاخير لن يتضرر من الاستئناف لذلك ذكر كمستأنف بحضوره، ومن تم كان القرار المطعون فيه غير مبني على اساس وفاسد التعلييل، لأن المجلس الاعلى داب في اجتهادات عدة، على نقض القرارات التي توجب على المستأنف توجيه استئنافه ضد مدعى عليه لم يحكم له بشيء، وخارقا لمبدأ التواجيهية، والفصل 142 من ق.م.م مما يعرضه للنقض.

حيث انه لا يمكن توجيه استئناف ضد من لم يحكم له بشيء ولا الزام محکوم عليه باستئناف حكم تضرر منه، والمحكمة التي علت قرارها بموجب اعتبار الراضي العربي اما مستأنفا او مستأنفا عليه لانه كان طرفا رئيسيا في المرحلة الابتدائية، وقضت بعدم قبول استئناف الطالب لاعتباره مستأنفا بحضوره تكون قد بنت قرارها على غير اساس وعرضته للنقض.
وحيث ان حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين تقتضيان احالة الملف والنزاع على نفس المحكمة.
من اجله

قضى المجلس الاعلى بنقض القرار الصادر عن استئنافية الرباط بتاريخ 20/10/99 تحت عدد 8058 في الملف عدد 2180/99 وباحالة الملف على نفس المحكمة المصدرة له للبت فيه طبقا للقانون، وهي متراكبة من هيئة اخرى، وتحميل المطلوب في النقض الصائر. كما قرر ثبات حكمه هذا بسجلات المحكمة المذكورة اثر الحكم المطعون فيه او بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الاعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متراكبة من السيد رئيس الغرفة محمد بناني والمستشارين السادة: المصباحي عبد الرحمن مقررا وعبد اللطيف مشبال والباتول الناصري وعبد الرحمن مزور وبمحضر المحامي العام السيدة فاطمة الحلاق وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتحية موجب.